

## المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 14 يناير/كانون الثاني 2026  
وروما، 24 - 26 فبراير/شباط 2026

World Food Programme  
Programme Alimentaire Mondial  
Programa Mundial de Alimentos  
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام  
التاريخ: 18 يونيو/حزيران 2026  
اللغة الأصلية: الإنكليزية  
البند 9 من جدول الأعمال  
WFP/EB.1/2026/9-C/DRAFT/Rev.1  
ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2026

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

## مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2026

### جدول المحتويات

3	انتخاب أعضاء هيئة المكتب وتعيين المقرر
3	تعديل جدول الأعمال المعتمد
3	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
3	ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى البرنامج
5	المسائل التشغيلية
5	عرض شفوي عالمي على الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية
8	مسائل أخرى
8	تحديث شفوي عن مبادرة الأمم المتحدة 80
9	وظائف الرقابة
9	تقرير موجز عن تقييم خارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد في البرنامج (2022-2025)، ورد الإدارة عليه
10	المسائل التشغيلية (متابعة)
10	الخطة الاستراتيجية القطرية لأرمينيا (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم الوارد في البند 6 د 1
11	الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم الوارد في البند 6 د 2
12	الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق (2026-2029)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم الوارد في البند 6 د 3
13	وظائف الرقابة (متابعة)
13	تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لتهج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذية، ورد الإدارة عليه
14	إنشاء فريق اختيار معني بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة
15	تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج
15	تعيين عضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة
16	قضايا السياسات
16	خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية
16	تحديث بشأن تنفيذ صندوق التحوّل لتغيير الحياة
17	مسائل أخرى (متابعة)
17	تحديث بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحوكمة

18.....	تبسيط وثائق وعمليات المجلس التنفيذي	2026/EB.1/11
19.....	تقارير عن دورات المجلس التنفيذي	
19.....	ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025	2026/EB.1/12
19.....	التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة	
19.....	ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية	

## انتخاب أعضاء هيئة المكتب وتعيين المقرر

1- في الجزء الأول من الدورة العادية الأولى لعام 2026 في 14 يناير/كانون الثاني، انتخب المجلس، أعضاء هيئة المكتب التالية أسماؤهم وفقا للترشيحات التي قدمتها القوائم الانتخابية:

- سعادة السيدة Carla Barroso Carneiro رئيسة المجلس التنفيذي، وممثلة القائمة جيم (البرازيل)
- السيد José Javier Gorostegui Obanoz الممثل المناوب للقائمة جيم (شيلي)
- السيد Roman Diatka نائب رئيسة المجلس التنفيذي، وممثل القائمة هاء (تشيكيا)
- السيد Aleksander Michał Iwanicki الممثل المناوب للقائمة هاء (بولندا)
- سعادة السيدة Josefa Leonel Correia Sacko، ممثلة القائمة ألف (أنغولا)
- سعادة السيد Paul Emile Tshinga Ahuka الممثل المناوب للقائمة ألف (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- الدكتور Balaji Jujjavarapu ممثل القائمة باء (الهند)
- سعادة السيد Andreas von Brandt ممثل القائمة دال (ألمانيا)
- السيد François Hirsch الممثل المناوب للقائمة دال (بلجيكا)

2- وعيّن المجلس السيدة Rocío Reyes (الجمهورية الدومينيكية) مقررة لدورته العادية الأولى لعام 2026.

## تعديل جدول الأعمال المعتمد

- 3- في معرض تقديم هذا البند، أشارت الرئيسة إلى أن جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام 2026 قد اعتمد خلال الجزء الأول من الدورة المعقودة في 14 يناير/كانون الثاني. وأشارت إلى أن المناقشات اللاحقة التي جرت من خلال هيئة مكتب المجلس التنفيذي أسفرت عن جدول أعمال منقح، دُعي أعضاء المجلس إلى اعتماده.
- 4- وطلب أحد أعضاء المجلس وقتنا إضافيا للتفكير حول جدول الأعمال. ورفعت الرئيسة الاجتماع لإتاحة فرصة لهيئة المكتب للتشاور والتوصل إلى توافق في الآراء، وفقا للممارسات المتبعة في المجلس.
- 5- وعند استئناف الجلسة، أكدت الرئيسة أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعديل إضافي على جدول الأعمال المقترح. وقرأت منسقة القائمة ألف مذكرة شفوية من حكومة الصومال، تضمنت طلبا بإرجاء الخطة الاستراتيجية القطرية للصومال للفترة 2029-2030 إلى الدورة السنوية للمجلس لعام 2026 للسماح بإجراء مشاورات إضافية رفيعة المستوى لضمان مواءمة الخطة مع الأولويات الوطنية المحدثة، وأطر الاستجابة للجفاف، وأحدث البيانات الإنسانية.
- 6- وأكد نائب المدير التنفيذية أن إرجاء الخطة الاستراتيجية القطرية للصومال لن تترتب عليه أي آثار تشغيلية فورية. وأشار إلى أنه، وفقا لقرار المجلس، سيعمد البرنامج إلى تنقيح الميزانية وتمديد الخطة الاستراتيجية القطرية الحالية من دون أي تكلفة إضافية.
- 7- وتم اعتماد جدول الأعمال بحسب الأصول، مع جميع التعديلات المقترحة.

## القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2026/EB.1/1 ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى البرنامج

8- في معرض إشارتها بعمل المجلس التنفيذي بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيسه، عرضت المديرية التنفيذية التحديات التي تواجه النظام الإنساني في هذه المرحلة المفصلية بالنسبة للنظام والأشخاص الذين يعتمدون عليه. وعلى الصعيد العالمي، بلغ الجوع

مستويات مقلقة، حيث يواجه 318 مليون شخص مستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى الأزمة أو أسوأ، في حين يبلغ عدد الأشخاص في المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي 1.4 مليون شخص – وهي زيادة قدرها 15 ضعفاً عن عام 2019، تندر بتزايد مخاطر المجاعة في عام 2026.

9- وقد أدت النزاعات والصدمات المناخية والاضطرابات الاقتصادية والاستقطاب الجيوسياسي إلى وقوع ملايين البشر في براثن الجوع. وفي الوقت نفسه، تزايدت الضغوط على احترام المبادئ الإنسانية والقانون الدولي، بتسييس المساعدات، وتقييد وصول المساعدات الإنسانية، واستهداف العاملين في المجال الإنساني. ويبقى تركيز ولاية البرنامج منصبا بشكل كبير على تقديم المساعدات المنقذة للأرواح للأشخاص المحتاجين، أيا كانوا وأينما كانوا.

10- وكان عام 2025 صعباً بشكل استثنائي، إذ شهد فجوات في الموارد وزيادة القيود على الوصول، مما أجبر على خفض المساعدات بشكل كبير، ما أثر على ملايين الأشخاص. وشرعت المنظمة في تنفيذ برنامج شامل وطموح للتأقلم مع المشهد العالمي المحفوف بالتحديات وستوفر الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 خارطة الطريق لتوجيه المنظمة للمضي قدماً. وإذ يتوقع البرنامج استمرار التحديات في عام 2026، فقد طرحت المديرية التنفيذية ثلاث أولويات: تعبئة الموارد وتنويعها؛ واستخدام التكنولوجيات المبتكرة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي؛ وواجب الرعاية تجاه موظفي البرنامج والمستفيدين منه. وأشارت المديرية التنفيذية أيضاً إلى أنه تم تنقيح توقعات المساهمات لعام 2026 بتخفيضها إلى 6 مليارات دولار أمريكي، وسيتم تخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة 10 في المائة.

11- وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة القطاع الخاص أخذت في النمو، حيث يسعى برنامج تبرعات الأفراد إلى جمع 1.3 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2030. كما أن الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية يزداد أيضاً، ويهدف البرنامج إلى مضاعفة المبلغ الذي تم جمعه في عام 2025 والبالغ 950 مليون دولار أمريكي، بحلول عام 2028.

12- ويشمل العمل المتعلق بالابتكار والتحول الرقمي تنفيذ خطة التحول الرقمي للأعمال في البرنامج، واستخدام الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل، مما أدى إلى تحقيق وفورات في التكاليف بلغت 47 مليون دولار أمريكي في عام 2025 ودعم القيادة المشتركة للبرنامج في وضع منصة سلسلة الإمداد المتكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة كجزء من مبادرة الأمم المتحدة 80.

13- وفي معرض إشارتها بالعزيمة الراسخة لموظفي البرنامج على مواصلة العمل في الخطوط الأمامية للعمل الإنساني، أكدت المديرية التنفيذية من جديد التزام البرنامج بواجبه في رعاية قوته العاملة والأشخاص المتضررين، بما في ذلك من خلال حمايتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأدانت احتجاج 38 موظفاً من موظفي البرنامج تعسفاً في شمال اليمن، ودعت الدول الأعضاء إلى استخدام نفوذها والقنوات الدبلوماسية لحماية العاملين في المجال الإنساني من الأذى، والدفاع عن المبادئ الإنسانية وإمكانية الوصول.

14- وفي ختام كلمتها، أكدت المديرية التنفيذية من جديد التزام البرنامج بمواصلة جهوده الرامية إلى التصدي للتحديات وتقديم الحلول للأشخاص والمجتمعات المحلية الضعيفة حول العالم.

15- وأشاد أعضاء المجلس بالمديرية التنفيذية لتقييمها الشامل والصريح للاحتياجات العالمية والاتجاه الاستراتيجي للبرنامج، ورحبوا بتركيز البرنامج المتواصل على إنقاذ الأرواح مع الاستثمار في القدرة على الصمود والابتكار والتعافي. وأثنى عدد من المتحدثين على موظفي البرنامج لشجاعتهم ومهنتهم في بيئات تشغيلية متزايدة الخطورة، بما في ذلك الكثير من السياقات العالية المخاطر. وسلطوا الضوء على الدعم التقني والتشغيلي الذي يقدمه البرنامج للبلدان المتضررة من النزاعات والصدمات المناخية وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، وأشادوا بمرونة المنظمة في التكيف مع الظروف السريعة التغير.

16- وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن تقديرهم الكبير لسعي البرنامج إلى تحقيق وفورات في التكاليف بشكل استباقي، بما في ذلك من خلال تعزيز الشراكات واستخدام الابتكار التكنولوجي؛ والتزامه بالدفاع عن المبادئ الإنسانية؛ ودوره المتنامي كجهة تمكينية للنظم والبرامج المملوكة وطنياً، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية وتشجيع الاستجابات ذات القيادة المحلية. وأشاد عدد من المتحدثين بعمل البرنامج المتعلق ببرامج الوجبات المدرسية كشبكة أمان اجتماعي بالغة الأهمية، فضلاً عن العمل الاستباقي وشراكاته مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، بما في ذلك بشأن مبادرات مثل عمليات تقوية الأرز، وبرامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، وبرامج القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

- 17- وركز جزء كبير من المناقشة على قيود الموارد واستجابة البرنامج لها، حيث حذر عدد من المتحدثين من أن السعي لتحقيق الكفاءة في التكاليف يجب ألا يقوض حصائل البرامج، أو الالتزام بالمبادئ الإنسانية، أو حماية موظفي البرنامج والمستفيدين منه. وإدراكا منهم بأن نقص التمويل سيقضي أن يقلص البرنامج المساعدات التي يقدمها، أكد عدد من أعضاء المجلس على أهمية إعطاء الأولوية لمساعدة الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، واتخاذ القرارات بناء على معايير واضحة وشفافة وقائمة على المبادئ ومحددة السياق؛ والتشاور مع الشركاء والدول الأعضاء؛ والنظر بعناية في المفاضلات ذات الصلة، وإبلاغ جميع الأشخاص المتأثرين بالقرارات بشكل فعال. وفي حين شجع الكثير من أعضاء المجلس البرنامج على مواصلة جهوده الرامية إلى تنويع مصادر تمويله، بما في ذلك من خلال مبادرات التمويل المبتكر، واستخدام الصناديق المجمع، والمشاركة مع القطاع الخاص، فقد شددوا أيضا على أهمية التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به والمتعدد السنوات في تيسير الاستجابة الإنسانية المستدامة، والاستعداد، والعمل الاستباقي، ودعوا الجهات المانحة إلى زيادة مساهماتها المرنة.
- 18- وحدد عدد من المتحدثين المجالات التي ينبغي أن يحافظ فيها البرنامج على قدراته، رغم الضغوط المتعلقة بالميزانية. وتشمل هذه المجالات المساءلة والرقابة وإدارة المخاطر، حيث شجع عدد من أعضاء المجلس على بذل المزيد من الجهود لتنفيذ توصيات المراجعة المعلقة. كما كانت سياسة إضفاء الطابع المحلي والعمل مع الحكومات المضيفة ذات أهمية، إذ رحب الأعضاء بزيادة تركيز البرنامج على تعزيز الأولويات والمبادرات الوطنية، بدلا من تنفيذ برامجه الخاصة. وشملت المجالات الأخرى التي تم تسليط الضوء عليها تعزيز إدماج منظور الإعاقة والمساواة بين الجنسين، حيث أعرب عدة متحدثين عن قلقهم إزاء التراجع الواضح لهذه الجهود؛ وواجب الرعاية والحماية، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والمساعدة القائمة على النقد، والتي كانت طريقة أكثر كفاءة من حيث التكلفة من المساعدات الغذائية العينية، وينبغي استخدامها كلما أمكن.
- 19- وقد أشير باستمرار إلى الحاجة الملحة للإصلاح والكفاءة والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتم التعبير عن دعم قوي لعمليات الإصلاح الجارية، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة 80 وإعادة ضبط العمل الإنساني، وللجهود الرامية إلى تعزيز تبادل البيانات بين الوكالات وقابلية التشغيل البيئي للنظم. كما دعي البرنامج إلى الحفاظ على دوره الريادي على مستوى المنظومة في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية - بما في ذلك الخدمات اللوجستية والإدارة المتكاملة لسلسلة الإمداد وتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ وتقديم الخدمات المشتركة - وتزويد المجلس بمستجدات عن التقدم المحرز في الوقت المناسب.
- 20- وأشير مرارا إلى أن احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية أمر جوهري، وكانت هناك دعوات لدبلوماسية دولية أقوى لحماية العاملين في المجال الإنساني وضمان الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. وأدان أعضاء المجلس بشدة استمرار احتجاز موظفي البرنامج في اليمن، والهجمات الأخيرة الأخرى على العاملين في المجال الإنساني والقوافل والمباني والأصول في عدة بلدان، وتزايد تسييس المساعدات. وشدد الكثير من الأعضاء على الأثر السلبي لفرض العقوبات الدولية على قدرة البلدان المتضررة على تلبية احتياجات سكانها.
- 21- وتطلعا إلى استمرار تقديم تحديثات وإجراء حوارات بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، والتقدم المحرز في مبادرات إصلاح الأمم المتحدة، ومكاسب الكفاءة، التمس عدد من المتحدثين مزيدا من التفاصيل عن مبادرات البرنامج بشأن إضفاء الطابع المحلي؛ وخطط حوكمة البيانات، بما في ذلك مقاييس الكفاءة وآليات الرقابة وقابلية التشغيل البيئي للبيانات؛ واستخدام المساعدات القائمة على النقد؛ والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ والأساليب التي يتبعها البرنامج في اتخاذ قرارات تحديد الأولويات وإبلاغها على المستوى القطري، ولا سيما عند خفض المساعدات. وأعرب أعضاء المجلس عن التزام بلدانهم بمواصلة دعم البرنامج، فأكدوا على أهمية إطلاعهم على أي مسائل وتحديات ناشئة.

## المسائل التشغيلية

### عرض شفوي عالمي على الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية

- 22- قدم نائب المدير التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات عرضا عالميا يحمل نظرة واقعية مقلقة: تتزايد الاحتياجات الإنسانية في الوقت الذي انخفض فيه التمويل بنسبة 40 في المائة. ولذلك، اضطر البرنامج إلى إعادة ترتيب أولوياته مرة أخرى، حيث تهدد هذه التخفيضات بتدهور وضع ما بين 10.5 و14 مليون شخص حول العالم بحلول عام 2026. وتتزايد التهديدات التي تواجه وصول المساعدات الإنسانية وسلامة الموظفين، مع ازدياد الهجمات على الموظفين والأصول وسلاسل الإمداد.

ولا يزال 38 من موظفي البرنامج محتجزين في شمال اليمن، حيث توقفت العمليات منذ أغسطس/آب 2025، واستهدفت غارات المسيرات مؤخرا مرافق البرنامج وعمليات تسليم الأغذية في السودان وأوكرانيا. وواصلت هذه الحوادث، إلى جانب العقوبات البيروقراطية مثل الضرائب المفروضة على النقل البري والنهري للإمدادات الإنسانية في جنوب السودان وتحول خطوط الجبهة، إعاقة الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. وتقلصت بصمة بيانات البرنامج بنحو 25 في المائة، مما حد الوضوح بشأن الاحتياجات ومواطن الضعف.

23- واستعرض نائب المدير التنفيذي أكثر حالات الطوارئ المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إثارة للقلق، بما في ذلك في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وموزامبيق، وميانمار، ومنطقة الساحل، والصومال، وجنوب السودان، ودولة فلسطين، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، واليمن. وأشار إلى التحديات التي يواجهها الأشخاص المتضررون والبرنامج، بما في ذلك صعوبات كبيرة في الوصول وتزايد الأخطار التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني. ومن الأمثلة المحددة على ذلك تزايد الشواغل إزاء احتمال تصاعد الجوع في الصومال، واستمرار صعوبات الوصول في السودان (خاصة في كردفان)، وهجمات المسيرات وانخفاض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر في أوكرانيا، وأزمة الوقود في مالي. وفي ما يتعلق بقطاع غزة، لا يزال السكان يعيشون في ظروف قاسية، وواجه البرنامج صعوبة في تجديد مخزونات الأغذية، حيث لم يتم تفريغ سوى 25 في المائة من شاحنات البرنامج المخصصة للتسليم في مصر في فبراير/شباط، كما أن العبور من الأردن مقيد.

24- وعلى الرغم من هذه المعوقات، واصلت أفرقة البرنامج تنفيذ المهام. ووسع البرنامج نطاق مساعداته في دارفور، وأعد استجابة واسعة النطاق للفيضانات في موزامبيق، وزاد المشتريات المحلية لضمان استمرارية البرامج في هايتي. وأظهر تقييم الأمن الغذائي لعام 2025 في الجمهورية العربية السورية تحسنا متواضعا، إلا أن أكثر من 80 في المائة من الأسر كانت لا تزال غير قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية بشكل منظم.

25- وواصل البرنامج الاستثمار في العمل الاستباقي، والتغذية المدرسية، والقدرة على الصمود. وشملت الأمثلة تقديم مساعدات نقدية استباقية في غواتيمالا، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية في ملاوي، وتوسيع نطاق التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في توغو. وجرى استخدام الابتكارات في العمليات في الخطوط الأمامية بغية زيادة الأثر وخفض التكاليف. إلا أن التكيف وحده ليس كافيا، من دون دعم سياسي أقوى للوصول للمساعدات الإنسانية، واحترام القانون الدولي الإنساني، وزيادة التمويل المرن.

26- وقدم المديرون الإقليميون الخمسة بعد ذلك تقاريرهم عن مناطقهم. ففي غرب ووسط أفريقيا، وصل البرنامج إلى عدد أقل من الأشخاص بنسبة 30 في المائة في عام 2025 مقارنة بعام 2024. وتجاهلت الجهات المانحة منطقة الساحل إلى حد كبير على الرغم من تصاعد النزاع والنزوح وسوء التغذية. ومع ذلك، أظهرت الاستثمارات في بناء القدرة على الصمود، كما هو الحال في تشاد التي شارك فيها ما يقرب من 400 000 شخص في أنشطة بناء القدرة على الصمود وإنشاء الأصول، عوائد قوية عند استدامة التمويل. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية، يعاني ما يقرب من 34 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وعرضت قرارات تحديد الأولويات لعدد 220 000 لاجئ في الأردن و250 000 شخص في مصر لخطر فقدان الدعم. وأدت المساعدات الغذائية دورا في تحقيق الاستقرار، ويمكن أن تؤدي التخفيضات إلى تقويض التماسك الاجتماعي والاستقرار الإقليمي. وفي أوكرانيا، تستمر استثمارات التعافي، بما في ذلك إعادة تأهيل الأراضي الزراعية لتمكين الأسر من استئناف الزراعة، على الرغم من أن الاحتياجات تبقى مرتفعة على طول الخطوط الأمامية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عمل البرنامج المتعلق بكل من المساعدات الإنسانية وتعزيز النظم الوطنية واضح. ففي هايتي، وصل البرنامج إلى 2.7 مليون شخص بالأغذية والتحويلات المالية في عام 2025، ودعم 650 000 طفل من خلال الوجبات المدرسية. وفي كولومبيا، قدم البرنامج المساعدة إلى 40 000 شخص متضرر من الفيضانات. وأتاح الاستعداد والتخزين المسبق للأغذية قبل إعصار ميليسا الاستجابة السريعة في كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي وجامايكا. كما يجرب البرنامج عمليات لوجستية إقليمية لتوفير خدمات النقل الجوي والبحري والبري، وتخزين الوقود، وخدمات صيانة الأساطيل للمجتمع الإنساني الأوسع. وتشكل منطقة شرق وجنوب أفريقيا حوالي 37 في المائة من سكان العالم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وخاصة في الصومال والسودان. ومع ذلك، هناك تطورات إيجابية، من بينها استثمارات الحكومات المضيفة، والوصول إلى 350 000 طفل شهريا بوجبات مدرسية في مناطق مستقرة نسبيا بشرق السودان، ومبادرات التمويل المبتكر المختلط لدعم القدرة على

الصمود. وفي آسيا والمحيط الهادئ، تشكل النزاعات وتغير المناخ والركود الاقتصادي عوامل محركة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتهميش. ومع ذلك، تجلت علامات إيجابية: فالحكومات المضيفة تمول بشكل متزايد برامجها الخاصة للوجبات المدرسية، مع تحول البرنامج إلى دور داعم، وفي أفغانستان، على الرغم من تزايد سوء التغذية، فمكاسب القدرة على الصمود واضحة؛ وتتيح مشاريع إعادة تأهيل الأراضي التي حظيت بالدعم سابقاً حصاد محاصيل سنوية متعددة للاستهلاك والبيع.

27- وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لتدهور الوضع الإنساني، وحجم انعدام الأمن الغذائي الحاد والمجاعة، والعقبات التي تعترض توصيل المساعدات. وأدانوا بشدة الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، ومواقعهم، وقوافلهم، فضلاً عن احتجاجهم. وشددوا على أنه يجب احترام القانون الدولي الإنساني باعتباره التزاماً قانونياً وضرورة تشغيلية، ودعوا إلى تعزيز جهود الدعوة والمساءلة والدبلوماسية الإنسانية. وعرض بعض الأعضاء المشاركة دبلوماسياً لدعم البرنامج. كما أشادوا بمهنية وشجاعة موظفي البرنامج العاملين في ظل انعدام الأمن الشديد.

28- وأعرب الأعضاء عن قلقهم البالغ إزاء نقص التمويل، ودعوا إلى زيادة التمويل الإنساني. وأكدوا على أهمية التمويل المرن وغير المخصص للاستعداد، والعمل الاستباقي، والاستجابة السريعة، وتحديد الأولويات بفعالية. وفي حين أقر البعض بضرورة تحديد الأولويات القصوى، فقد خشوا أن يؤدي ذلك إلى تحويل الموارد بعيداً عن الوقاية، والعمل المبكر، وبناء القدرة على الصمود، والتي وصفت بأنها أكثر فعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل، فضلاً عن تحويلها بعيداً عن إدماج منظور الإعاقة، وإضفاء الطابع المحلي، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وجرى التأكيد على الشفافية، واتخاذ القرارات بناء على الاحتياجات، والتواصل الواضح، بما في ذلك مع المجلس. وشجع بعض الأعضاء على مواءمة أطر تحديد الأولويات على المستوى القطري في ما بينها، ومع النهج المتبعة على مستوى نطاق الأمم المتحدة.

29- وحظي إصلاح الأمم المتحدة بدعم قوي، وكانت هناك دعوات للبرنامج للاستفادة من نطاقه ودوره الريادي للحد من الازدواجية، وزيادة تبادل البيانات وقابليتها للتشغيل البيئي وتعزيز الاتساق التشغيلي. وأشاد عدد من الأعضاء بدور البرنامج كعامل تمكيني للمنظومة، ولا سيما من خلال الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة والخدمات اللوجستية على مستوى المنظومة. وتم التشجيع على إقامة شراكات تشغيلية أمتن مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خاصة في ما يتعلق بقابلية التشغيل البيئي للبيانات، والاستهداف، والاستجابات للنزوح.

30- وأشاد الأعضاء بتركيز البرنامج على الابتكار وخطته الاستراتيجية للفترة 2026-2029. ومع ذلك، أثرت شواغل إزاء نتائج عملية المراجعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتم حث البرنامج على ضمان تنفيذ التوصيات بسرعة ودقة وشفافية. وطُلبت معلومات إضافية عن توقعات التمويل، ومنع النزاعات، والمساعدة المقدمة للاجئين السوريين في الأردن، والنقمة المحرز في التزامات إضفاء الطابع المحلي، وأمثلة ملموسة على تنفيذ الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وسط محدودية الموارد، والتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

31- وردا على ذلك، أكدت الإدارة على أن إعطاء الأولوية القصوى يتطلب تواصلًا دقيقًا مع المجتمعات المحلية المتضررة لتخفيف حدة التوترات عند تخفيض المساعدات. ومن غير المرجح أن يتأثر إدماج منظور الإعاقة بعملية تحديد الأولويات، نظراً لتعميمه عبر الدورة البرامجية. وفي ما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، سلطت الإدارة الضوء على بروتوكولات التصعيد القوية، وشروط الإبلاغ الإلزامي للشركاء، وآليات التعقيبات المجتمعية، والتنسيق بين الوكالات. وفي ما يتعلق بالمراجعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشرف فرقة عمل على المستوى المؤسسي على التنفيذ، مع استهداف إغلاق التوصيات الأولية بحلول 31 مارس/آذار والتنفيذ الكامل بحلول 30 يونيو/حزيران 2026. ووصفت الإدارة أيضاً التعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال الزيارات الميدانية المشتركة، وتبادل البيانات، ورسم خرائط المهارات المشتركة لربط العائدين بفرص العمل.

## مسائل أخرى

## تحديث شفوي عن مبادرة الأمم المتحدة 80

- 32- وصفت الإدارة مبادرة الأمم المتحدة 80 بأنها استجابة للتغيرات التي يشهدها المشهد السياسي والتمويلي العالمي وقدمت تحدينا بشأن التقدم المحرز في إطار مسارات عمل مبادرة الأمم المتحدة 80 وعملية إعادة ضبط العمل الإنساني، وأكدت أن الإصلاحات تهدف إلى زيادة الأثر وليس خفض التكاليف. وتم تخفيض عدد المجموعات الإنسانية إلى ثماني مجموعات، وتحتوي للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2026، ضمن النداء الأوسع نطاقاً، نداء ذي أولوية فائقة قيمته 23 مليار دولار أمريكي لمساعدة 87 مليون شخص. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأمانة الأمم المتحدة، أطلق البرنامج مركز خدمات الأمم المتحدة، بالاعتماد على المنصات القائمة التابعة للبرنامج، مثل أسطول الأمم المتحدة ومركز الحجز التابع للأمم المتحدة. ويقود البرنامج العمل في مجال البيانات وقابلية التشغيل البيئي الرقمي، أو يشارك في قيادته، ويشمل ذلك إدارة هوية المستفيدين وإلغاء البيانات المكررة وتبادل البيانات، إلى جانب وضع معايير مشتركة للبيانات الوصفية بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الشريكة. كما تم الإبلاغ عن إحراز تقدم في التطبيقات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والتي تدعم تحديد مسارات النقل والكشف عن الحالات الشاذة والتنبيه إلى المخاطر. وتم إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بالتوصيلية بهدف مواصلة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين يستمر العمل على التمويل المجمع والدبلوماسية الإنسانية المنسقة وإعادة هيكلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتقع سلسلة الإمداد المتكاملة ضمن أكثر مسارات العمل تقدماً في مبادرة الأمم المتحدة 80: فقد تم تكليف لجنة توجيهية مشتركة بين الوكالات بحوكمتها وهي تعمل على وضع استراتيجيات منسقة للمشتريات المتعلقة بمواد الإغاثة. وهناك حاجة لتشجيع أقوى من أعلى الهرم لضمان اعتماد سلسلة الإمداد المتكاملة على نطاق أوسع.
- 33- ورحب أعضاء المجلس بالتحديث، مؤكداً على أن الإصلاحات ينبغي أن تهدف إلى تعزيز القدرة على التنفيذ والارتقاء بأثر منظومة الأمم المتحدة. وأشاروا إلى أن نقاط القوة التي يتمتع بها البرنامج في سلاسل الإمداد واللوجستيات ونظم البيانات والنقد المتعدد الأغراض تجعله عامل تمكين مهم لعملية الإصلاح على نطاق المنظومة. وشجّعوا البرنامج على تمكين المنسقين المقيمين والمنسقين الإنسانيين لقيادة عملية التنفيذ على المستوى القطري. وشجّع بعض الأعضاء البرنامج على مشاركة الأدلة المتعلقة بفعالية تكلفة سلسلة الإمداد الخاصة به واستخدامها في تعزيز اعتماد سلسلة الإمداد المتكاملة على نطاق المنظومة.
- 34- وأشاد الأعضاء بالحوار الاستراتيجي الذي أُجري في وقت سابق من الأسبوع وتطلّعو إلى تقديم المزيد من المقترحات بشأن الإصلاح على نطاق المنظومة، مصحوبة بمعلومات عن التكاليف ذات الصلة والأثر المحتمل على عمليات البرنامج وقدرته المؤسسية. ولاحظ أحد الأعضاء أن معايير الإبلاغ المشتركة يمكن أن تساعد في تقليل البيروقراطية والقضاء على الازدواجية.
- 35- وتحدث عدد من الأعضاء عن ضرورة تسريع وتيرة التقدم المحرز، وذكروا بأنه قد تمت الموافقة على إعادة هيكلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وإنشاء مكتب دعم مشترك منذ سنوات. واستفسروا عن العقبات التي تؤخر التنفيذ وكيف يمكن لأعضاء المجلس المساعدة في إزالتها. وكانت هناك دعوات أيضاً لتقديم تحديثات أكثر تواتراً عن التقدم المحرز، تشمل الجداول الزمنية ونقاط العمل والمجالات التي تتطلب دعم المجلس. وتم تشجيع البرنامج على مواصلة تقديم الخدمات إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والاستعانة، عند الاقتضاء، بالخدمات التي تقدمها الجهات الأخرى. وجرى حث الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على أن تكون نموذجاً يحتذى به في مجال التعاون بين الوكالات؛ وطلب الأعضاء أمثلة على نجاحاتها والتحديات التي تواجهها.
- 36- وتم تسليط الضوء على إضفاء الطابع المحلي باعتباره أحد المبادئ الأساسية في مبادرة الأمم المتحدة 80. كما ينبغي أن يعزز نموذج سلسلة الإمداد المتكاملة والخدمات المشتركة القدرات الوطنية والملكية المحلية وأن يشجع على إقامة شراكات مجدية مع المنظمات الشعبية والمنظمات التي تقودها النساء والمؤسسات الوطنية والأسواق المحلية. وطلب أحد الأعضاء مزيداً من المعلومات بشأن تقييم سياسة المشتريات المحلية والإقليمية في البرنامج.

- 37- وشدد عدد من الأعضاء على ضرورة الحفاظ على تنفيذ البرامج أثناء القيام بالإصلاحات. وأشار البعض إلى ضرورة ألا تتأثر مجالات الحماية والمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة والتحويلات القائمة على النقد والاعتبارات المناخية بشكل غير متناسب. وأكد الأعضاء أيضا على أهمية الحفاظ على الحوكمة القوية وعملية صنع القرار الواعية بالمخاطر والتقييم والرقابة.
- 38- وأكد الأعضاء من جديد أن الصناديق المجمع لا تزال قيمة وإن كانت مكتملة للتمويل الثنائي، وشددوا على أن التمويل القابل للتنبؤ والمرن والمقدم في الوقت المناسب ضروري للحفاظ على مكاسب الكفاءة وتجنب طرائق التنفيذ الأكثر تكلفة. كما أكدوا أيضا على أهمية قابلية التشغيل البيئي للبيانات وعملية صنع القرار القائمة على الأدلة. وطرح أسئلة بشأن توزيع المسؤوليات في إطار الميثاق الإنساني ودور البرنامج في حزم عمل محددة.
- 39- وردا على ذلك، أوضحت الإدارة أن 80 في المائة من موردي البرنامج محليون، وهم يشملون تجار التجزئة والناقلين ومشغلي المستودعات. وتعزى التأخيرات في تنفيذ مكتب الدعم المشترك في المقام الأول إلى استخدام نظم مختلفة لتخطيط الموارد المؤسسية، غير أنه يجري حاليا وضع خارطة طريق للتنفيذ. وتعد تكلفة سلسلة الإمداد الخاصة بالبرنامج أقل بنسبة 20 في المائة بفضل وفورات الحجم والمعرفة المحلية القوية مما يمكن من إجراء مفاوضات فعالة. وفي ما يتعلق بالميثاق الإنساني، لا يزال البرنامج يشارك بنشاط في الأفرقة العاملة ذات الصلة، ويساهم بخبراته التشغيلية حتى عندما لا يكون مسؤولا عن قيادة حزمة عمل محددة. وفي ما يتعلق بإعادة هيكلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أجرى البرنامج استعراضا لتواجهه وهو يدعم بنشاط عملية إعادة الهيكلة، وذلك وفقا للمبدأ القائل بضرورة أن يكون تشكيل الفريق قائما على الطلب ومسترشدا بإطار الأمم المتحدة للتعاون وبما يمكن أن تساهم به كل وكالة.

## وظائف الرقابة

### 2026/EB.1/2 تقرير موجز عن تقييم خارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد في البرنامج (2022-2025)، ورد الإدارة عليه

- 40- لخصت مديرة التقييم نتائج التقييم، قائلة إن خارطة الطريق حافظت على وظائف سلسلة الإمداد الرئيسية في البرنامج، ومكنت البرنامج في الوقت نفسه من أن يصبح قائدا في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتعزيز النظم، وتقديم الخدمات للمجتمع الإنساني الأوسع. وقد حدد التقييم مكاسب ملموسة في الكفاءة من خلال سلسلة الإمداد. على الرغم من الاستثمارات بهدف تحسين توافر البيانات وكفاءتها، ظلت النظم مجزأة، مما قيد الوضوح وقابلية التشغيل البيئي. كما كان التنسيق بين وظائف البرامج وسلسلة الإمداد غير متسق، ولم تبيّن التقارير المؤسسية بشكل كامل المساهمات في تعزيز النظم الوطنية، وإضفاء الطابع المحلي، والحصائل البرمجية. وقدمت الإدارة ردها على توصيات التقييم الأربع، والتي قُبلت جميعها، وعرضت خططا لوضع استراتيجية مؤقتة لسلسلة الإمداد والتنفيذ لعام 2026، واستراتيجية شاملة في أوائل عام 2027.
- 41- وأقر أعضاء المجلس بسلسلة الإمداد بوصفها الركيزة الأساسية لتقديم المساعدات الإنسانية، وسلطوا الضوء على الإنجازات التي تحققت في إطار خارطة الطريق، بما في ذلك توسيع نطاق الوصول التشغيلي، وتعزيز حسن التوقيت، وتحسين سلامة الأغذية وجودتها، وزيادة الكفاءة من حيث التكلفة، والمزيد من الاستثمار في الأدوات المؤسسية. وأشار الأعضاء إلى أن البرنامج تمكن من الوصول إلى عدد أكبر بكثير من المستفيدين على الرغم من الأزمات المتزايدة التعقيد والموارد المقيدة. ودعا بعضهم إلى الترويج لهذه السردية الإيجابية لجذب المزيد من التمويل العام والخاص.
- 42- وأكد الأعضاء على الصلة بين تعزيز النظم الوطنية والقدرة على الصمود والكفاءة التشغيلية والاستعداد. وأشاروا إلى أن الاستثمارات في سلاسل الإمداد الوطنية، والمشتريات المحلية، والشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية، تولد كفاءات تشغيلية، وفوائد إنمائية طويلة الأجل، ووفورات في التكاليف، مع دعوة البعض إلى زيادة الاستثمار في نقل الخبرات الفنية في مجال سلسلة الإمداد وفي تعزيز قدرات الحكومات. وأشار إلى أن المشتريات المحلية والإقليمية تحفز الأسواق وتدعم المزارعين، على الرغم من أنه تمت إثارة شواغل إزاء معوقات التنفيذ، بما في ذلك تخفيضات التمويل، وأثر التمويل القصير الأجل والذي لا يمكن التنبؤ به على التخطيط طويل الأجل عموما.

- 43- واتفق الأعضاء على ضرورة وضع استراتيجية تشغيلية لسلسلة الإمداد. وشملت المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها عدم وجود إطار للتنفيذ والنشر على المستوى القطري، ومحدودية التوجيهات بشأن إدارة المفاضلات التشغيلية، وتجزؤ النظم، وعدم كفاية قابلية التشغيل البيئي، وعدم كفاية قدرات القوة العاملة. كما طلب الأعضاء مؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس مع جداول زمنية، وتحسين الإبلاغ عن النتائج، وأطر حوكمة واضحة لاستثمارات التكنولوجيا والابتكار. وكانت المواعمة مع إصلاحات الأمم المتحدة الأوسع ضرورية أيضا.
- 44- وسلط الأعضاء الضوء على أهمية إدماج الأولويات الشاملة والابتكار بشكل منهجي في عمليات سلسلة الإمداد، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والحماية، والاستدامة البيئية، والرقمنة، والذكاء الاصطناعي. وطلبوا مزيدا من المعلومات عن العوامل القطرية التي يمكن أن تسهل تنفيذ استراتيجية مستقبلية؛ والمواعمة مع منصات سلسلة الإمداد على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمخاطر الرئيسية التي يجب رصدها؛ وحالة المركز العالمي للعمل الإنساني في غوانجو، الصين.
- 45- وردا على ذلك، قال مكتب التقييم إن العوامل التمكينية الحاسمة تشمل التوجيهات العملية، والأدوات الرقمية، وقدرات تحليلية أقوى. وتهدف توصيات التقييم إلى تعزيز أطر الحوكمة وقابلية التشغيل البيئي للمنصات لمساعدة البرنامج على قيادة مبادرة سلسلة الإمداد المتكاملة. وعلى المستوى القطري، توجد أدلة كثيرة على مساهمة سلسلة الإمداد في تعزيز القدرات الوطنية، إلا أنه لا يجري الإبلاغ عن ذلك بالقدر الكافي على المستوى المؤسسي. كما توجد أدلة واسعة على فوائد المشتريات المحلية والإقليمية للأغذية.
- 46- وشكر مساعد المديرية التنفيذية لإدارة العمليات البرامجية أعضاء المجلس على التبادل المثمر والبناء للآراء، وأشاد بفريق التقييم لعمله القيم الذي سُرشد وضع استراتيجية سلسلة الإمداد والتنفيذ الجديدة وعمل البرنامج في إطار مبادرات مثل مبادرة الأمم المتحدة 80.

### المسائل التشغيلية (متابعة)

- 2026/EB.1/3 الخطة الاستراتيجية القطرية لأرمينيا (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم الوارد في البند 6 د 1)
- 47- قدمت مديرة التقييم تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لأرمينيا للفترة 2019-2025، والذي خلص إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية ذات صلة وملائمة للاحتياجات المتغيرة في البلد. ورغم أن معظم أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية قد حققت مستويات عالية من الإنجاز، فإن فريق التقييم وجد مجالاً للتحسين في جوانب مثل الرصد، والدعم التغذوي، والشمول والملاك الوظيفي، واقترح خمس توصيات لسد هذه الفجوات.
- 48- وعرضت المديرية القطرية الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2030، والتي استرشدت بتقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2019-2025 ووضعت من خلال مشاورات مكثفة مع حكومة أرمينيا، والمجلس، والجهات المانحة، وشركاء الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة المحليين. تمت مواعمة الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة مع الأولويات الاستراتيجية لحكومة أرمينيا وإطار الأمم المتحدة لتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2026-2030. وهي تعبر عن تحول في دور البرنامج في أرمينيا، من منفذ لبرامجه الخاصة إلى جهة تمكينية واستشارية، تدعم إضفاء الطابع المؤسسي على الأدوات والنظم والبرامج الوطنية. وركزت حصيلتنا الخطة الاستراتيجية القطرية على تعزيز قدرة البلد على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وتوسيع نطاق برنامج الوجبات المدرسية الوطني في يريفان، بما في ذلك من خلال برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية التحويلي. كما تضمنت الخطة الاستراتيجية القطرية القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية، مع التركيز على التسليم المبكر للمسؤولية.
- 49- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، مشيدين بوضوحها، واتجاهها الاستراتيجي، واتساقها مع البرامج والأولويات الوطنية، وكذلك النهج الشامل والمستشرف للمستقبل الذي تعبر عنه، والذي يركز على الانتقال المسؤول إلى النظم الوطنية. ووصفت الخطة الاستراتيجية القطرية بأنها ترسم مساراً موثوقاً به لتطور البرنامج من دور تنفيذي إلى دور تمكيني، وأعرب عن تقدير خاص لتركيز الخطة الاستراتيجية القطرية على تعزيز القدرة الوطنية على الاستعداد لحالات الطوارئ

والاستجابة لها، وبناء القدرة على الصمود، وتوطيد نظام الوجبات المدرسية الوطني ونظم الحماية الاجتماعية الأخرى، وتعزيز النظم الغذائية الوطنية والمحلية المستدامة.

50- وشجع أعضاء المجلس البرنامج على مواصلة عمله في هذه المجالات، فأكدوا على أهمية تعزيز إضفاء الطابع المحلي وبناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الحدودية والمناطق الأخرى المعرضة للصدمة المناخية وغيرها. ويتطلب ذلك إقامة شراكات وتعزيز القدرات مع الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المؤسسات، والتعاون مع الشركاء الآخرين، وخاصة مع كيانى الأمم المتحدة اللذين يتخذان من روما مقرا لهما وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

51- والتمس أعضاء المجلس مزيدا من الوضوح بشأن تحليل المخاطر الذي يجريه البرنامج، ولا سيما في ما يتعلق بتعرض البلد للزلازل والصدمة الاجتماعية والاقتصادية وعدم الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي، وخطط التصدي للمخاطر المحددة وتعزيز تدابير الاستعداد والاستجابة على مستوى المجتمعات المحلية. كما كانت هناك دعوات لوضع خرائط طريق واضحة للانتقال نحو تسليم المسؤولية عن البرامج وملكيته الوطنية، وتحديد مراحل رئيسية ومؤشرات رصد وضمانات لتجنب أي فجوات في الدعم أثناء تقليص البرنامج لحضوره التشغيلي تدريجيا. وشدد المتحدثون أيضا على ضرورة الحفاظ على قدرة الاستجابة لحالات الطوارئ طوال الفترة الانتقالية ومواصلة دعم الفئات الضعيفة، مثل اللاجئين والنازحين الآخرين، والأسر ذات الدخل المنخفض.

52- وشكرت الإدارة أعضاء المجلس على دعمهم وتعقيباتهم، وقدمت مزيدا من الإيضاح بشأن النقاط التي أثارت. للاستجابة للزلازل الكبيرة وغيرها من الصدمات، كان البرنامج قد وضع خطط طوارئ احتياطية تتماشى مع النظم الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، ومن شأنها أن ترشد تعزيز القدرات وجهود الاستعداد في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية. وقد صممت برامج الانتقال وإضفاء الطابع المحلي التابعة للبرنامج، ومولت ونفذت بالتعاون مع الجهات الحكومية النظيرة والمجتمعات المحلية؛ ولتجنب أي فجوات في تقديم الدعم، وضعت خارطة طريق تنفذ على مراحل وقابلة للقياس لكل نشاط من أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية بهدف تسليم المسؤولية عنها؛ وعمل البرنامج مع الحكومة لضمان أن تكون نظم الحماية الاجتماعية مستجيبة للصدمة وشاملة للجميع، بمن في ذلك اللاجئين والنازحين الآخرين. وقبل الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أعرب أحد أعضاء المجلس عن قلقه إزاء استخدام مصطلحات معينة في الخطة الاستراتيجية القطرية في ما يتعلق ببلده، وطالب أن تلتزم الإشارات إلى البلدان والأقاليم بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأحاطت الإدارة علما بالشواغل التي أثارت.

53- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، شكر ممثل أرمينيا البرنامج على دعمه، الذي يتماشى تماما مع رؤية الحكومة للتنمية الوطنية في ظل سعي البلد إلى حلول مستدامة مملوكة وطنيا.

#### 2026/EB.1/4 الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم الوارد في البند 6 د (2)

54- في معرض تقديم التقرير، سلطت مديرة التقييم الضوء على التوضع الاستراتيجي للبرنامج في غواتيمالا الذي يركز على مزيج من تقديم الخدمات والمساعدة الإنسانية المباشرة. وحدد التقييم نتائج في مجالات الحماية الاجتماعية، وبرامج التغذية، والقدرة على الصمود، بما في ذلك توسيع نطاق تغطية التأمين البالغ الصغر، وتحسين خدمات المشتريات والخدمات اللوجستية، مما أدى إلى زيادة كميات الأغذية المخصصة لبرامج التغذية الوطنية بنسبة 14 في المائة. كما أشار إلى قيود التمويل، ومحدودية الارتكاز المؤسسي لتدخلات القدرة على الصمود، والمخاطر المتعلقة بتنفيذ البرامج الوطنية. وقُدمت خمس توصيات في مجالات اتساق البرامج، وتعزيز القدرات، والتنفيذ المحلي والشراكات، والنهج الملائمة ثقافيا، وتنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين.

55- وعرض المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة لغواتيمالا للفترة 2026-2030، مشيرا إلى أن التقييم قد ساهم في توجيه تصميم الأهداف الاستراتيجية الجديدة، وآليات التدخل، وتعزيز القدرات، وتحديد الأولويات. وتم تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية حول ثلاثة أهداف استراتيجية: الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ ونظم وأسواق غذائية مستدامة؛

- وتقديم الخدمات والدعم المؤسسي. وهي تتواءم بشكل وثيق مع الأولويات الوطنية، وتدعم مبادرات رئيسية في الأراضي الأكثر تضرراً، مع التركيز على تعزيز النظم الوطنية، ودعم النتائج المستدامة، وضمان انتقال مدروس جيداً نحو حلول طويلة الأجل.
- 56- وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الواسع للخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، ورحبوا بمواءمتها مع الأولويات الوطنية والخطة الاستراتيجية للبرنامج. وسلط الأعضاء الضوء على أهمية تعزيز القدرة على الصمود، والاستجابة لتغير المناخ، والقدرات المؤسسية؛ وأقروا بالتقدم المحرز في مجال التغذية المدرسية والتعاون مع الحكومة؛ وشددوا على أهمية ضمان جودة الأغذية في حالات الطوارئ وفي سياقات القدرة على الصمود؛ وأكدوا على أهمية مواءمة استراتيجيات النظم الغذائية الوطنية، وتعزيز الملكية الوطنية، بما في ذلك من خلال التمويل الوطني والمسؤولية المشتركة، لضمان الاستدامة.
- 57- وسألت إحدى الأعضاء عن كيفية قياس الخطة الاستراتيجية القطرية لإضفاء الطابع المؤسسي على القدرات التي تم تطويرها بدعم من البرنامج، بما في ذلك مؤشرات الانتقال المقررة لتقييم اعتماد الأدوات والعمليات ضمن النظم الوطنية ودون الوطنية. وطلبت عضو أخرى مزيداً من التفاصيل عن كيفية تأثير اتجاهات الهجرة على جهود البرنامج في مجالي الاستجابة للآزمات والقدرة على الصمود. وجرى حث البرنامج على تخفيف الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن نقص التمويل، وترجمة استراتيجية الانتقال إلى منهجيات تشغيلية ملموسة وقابلة للتنفيذ.
- 58- وفي ردها على ذلك، أشارت إدارة البرنامج إلى أن التقييم شكل نقطة انطلاق للخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، وأن التوصيات قد أدرجت على المستوى الهيكلي. وسيُقاس الانتقال من خلال الإجراءات القانونية والتغييرات في السياسة الحكومية، باتباع نهج ينفذ على مراحل.
- 59- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، رحب نائب رئيس غواتيمالا بدعم المجلس، وأعاد التأكيد على التزام الحكومة بمكافحة سوء التغذية، وتعزيز القدرات الوطنية، وتوسيع نطاق الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية، بالشراكة مع البرنامج.
- 2026/EB.1/5 الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق (2026-2029)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم الوارد في البند 6 د (3)**
- 60- في معرض تقديم التقرير، سلطت مديرة التقييم الضوء على التوضع الاستراتيجي للبرنامج في العراق وميزته النسبية في الاستجابة لحالات الطوارئ والأمن الغذائي والرقمنة. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، قدم البرنامج مساعدات غذائية غير مشروطة، ودعم سبل كسب العيش والتكيف مع تغير المناخ، وسلّم المسؤولية عن برنامج التغذية المدرسية إلى الحكومة. وحدد التقييم تحديات تتعلق بمحدودية قاعدة الجهات المانحة، وتفاوت في مدى المواءمة مع المزايا النسبية، ونقاط ضعف في نظم الرصد. وشملت توصياته الست مجالات مثل التركيز الاستراتيجي للبرنامج وتخطيط الانتقال، وتعزيز قدرات الحكومة، والتعديلات التشغيلية، وتنويع مصادر التمويل، والشراكات، وتمكين المرأة، وإدماج منظور الإعاقة.
- 61- وعرضت المديرة القطرية الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة للفترة 2026-2029، مؤكدة أن توصيات التقييم قد أرشدت تصميمها. وأشارت إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية تدور حول ثلاث حصائل رئيسية: القدرة على الصمود، والاستعداد لحالات الطوارئ، والمساعدة الغذائية والاجتماعية الوطنية. وأضافت أن ذلك يعبر عن تحول من التسليم المباشر إلى تمكين النظم، مع تحديد مراحل انتقالية محددة زمنياً لتوجيه عملية تسليم المسؤولية عن الأنشطة.
- 62- وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الواسع للخطة الاستراتيجية القطرية، ورحبوا بمواءمتها مع الاستراتيجيات الوطنية والخطة الاستراتيجية للبرنامج. وسلطوا الضوء على أهمية القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والإنذار المبكر، والعمل الاستباقي، ورحبوا بتسليم المسؤولية التدريجي عن برنامج التغذية المدرسية إلى النظم الوطنية.
- 63- وحثت إحدى الأعضاء البرنامج على التركيز على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية، والاستفادة من الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية لتجنب الازدواجية. وأعرب عضو آخر عن قلقه إزاء وضع المرأة في العراق، وشجّع البرنامج على مواصلة دعم الإجراءات المصممة لتمكين النساء والبنات، بما في ذلك في مجالي الشمول الرقمي والمالي. كما تم تشجيع دعم الإصلاح الوطني والرقمنة لتعزيز الحماية الاجتماعية والشمول المالي، مع التأكيد على سلامة الموظفين ورفاههم باعتبارهما من الأولويات.

- 64- وشددت إحدى الأعضاء على ضرورة ضمان إدراج الفئات الضعيفة، ولا سيما اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، في النظم الوطنية، فدعت أيضا إلى اتخاذ تدابير أكثر وضوحا بشأن الحماية، والمساءلة أمام المتضررين، والمساواة بين الجنسين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى جانب الاهتمام المستمر بآليات التعقيبات المجتمعية. وأكد أعضاء آخرون على أهمية ترتيب الأولويات بشكل واقعي في ضوء الميزانية المخفضة، إلى جانب ضرورة الحفاظ على الجاهزية والمرونة التشغيليتين والتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى.
- 65- وردا على تعليقات أعضاء المجلس، وصفت إدارة البرنامج الحاصلات الثلاث بأنها تُشكل حزمة متكاملة توازن بين الاستجابة لحالات الطوارئ، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز النظم، وسلطت الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز قابلية التشغيل البيئي، والتكامل الرقمي، والرصد، في ظل ابتعاد البرنامج تدريجيا عن التنفيذ المباشر للعمليات.
- 66- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، رحب القائم بالأعمال والممثل الدائم للعراق بدعم المجلس، وأعاد تأكيد التزام حكومته بتعزيز النظم الوطنية وضمان انتقال مسؤول خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة.

### وظائف الرقابة (متابعة)

#### 2026/EB.1/6 تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لنهج البرنامج إزاء الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذوية، ورد الإدارة عليه

- 67- عرضت مديرة التقييم تقرير التقييم الاستراتيجي، الذي كان قد خلص إلى أن الإطار المعياري للبرنامج الخاص بالاستهداف وتحديد الأولويات يوفر توجيهات مفيدة مع إتاحة المرونة الكافية لتكييف النهج مع الظروف المحلية. وقدم التقييم أربع توصيات تتناول التركيز الاستراتيجي للبرنامج وتموضعه، وقابلية التشغيل البيئي لنظم البيانات، ودعم المكاتب القطرية في اعتماد نهج شفافة وسريعة وفعالة من حيث التكلفة في ما يتعلق بالاستهداف وتحديد الأولويات، والالتزام بمعايير الاستهداف وتحديد الأولويات. وحددت الإدارة الإجراءات المقررة والجارية لمعالجة التوصيات، والتقدم المحرز حتى الآن.
- 68- ورحب أعضاء المجلس بالنتائج الإيجابية التي تضمنها تقرير التقييم، ولا سيما في ما يتعلق بالإطار المعياري، واستخدام البرنامج للنهج التي تجمع بين الدقة القائمة على البيانات والعمليات التشاركية، والاستخدام المتزايد للاستهداف القائم على مواطن الضعف، والخطط الرامية إلى تحسين نهج الاستهداف في برامج القدرة على الصمود.
- 69- وأكد عدد من أعضاء المجلس على أهمية ضمان الشفافية والاتصالات الواضحة في ما يتعلق باستراتيجيات وقرارات البرنامج الخاصة بالاستهداف وتحديد الأولويات، مشيرين إلى أن عدم إطلاع المجتمعات المحلية على الأساس المنطقي لهذه القرارات قد يقوض التماسك الاجتماعي والثقة في البرنامج. كما أيد أعضاء المجلس التوصية الصادرة عن التقييم بتقديم توجيهات أوضح للمكاتب القطرية بشأن الاستهداف وتحديد الأولويات، بما في ذلك كيفية إدارة المفاضلات، ولا سيما تلك المتعلقة بنطاق المساعدة ومداهها، وضمان تحقيق الحد الأدنى المقبول من مستويات المساعدة في حالات الطوارئ، وتطبيق المعايير والضمانات اللازمة لضمان اتخاذ القرارات بشكل منصف وفعال.
- 70- ويجب أيضا مساعدة المكاتب القطرية في تعزيز رقابتها على الشركاء المتعاونين، حيث ينبغي إدراج تكاليف ذلك في ميزانيات الحوافز القطرية، ويتعين على البرنامج تقديم الدعم لتعزيز قدرات الشركاء المحليين والجهات الفاعلة الوطنية الأخرى إلى جانب موازنة نهجه وتوجيهاته الخاصة بالاستهداف وتحديد الأولويات بأكبر قدر ممكن مع نظم الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومات والأطر الوطنية والإقليمية. وعليه، يتعين على البرنامج الحفاظ على قدرات أساسية في مجال الاستهداف، وشجّع أعضاء المجلس على تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما يتماشى مع عمليات إصلاح الأمم المتحدة.
- 71- وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الأعداد الكبيرة من الأشخاص المؤهلين الذين تبين استبعادهم من برامج المساعدة التي يقدمها البرنامج، وشددوا على قيمة الاستهداف القائم على مواطن الضعف في ضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص الأكثر احتياجا، بمن في ذلك الأشخاص المهمشون الذين غالبا ما يتم استبعادهم من عمليات صنع القرار القائمة على المجتمعات المحلية بسبب نوع جنسهم أو إعاقتهم أو عوامل أخرى، والذين هم معرضون بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي. كما يتعين إشراك الأشخاص المهمشين في تصميم نهج الاستهداف، إلى جانب الأشخاص المتضررين الآخرين والسلطات

المحلية. وحثّ الأعضاء البرنامج على جمع بيانات مصنفة بشأن أخطاء الاستبعاد والشمول بشكل منهجي للمساعدة في إبراز مواطن الضعف داخل المجتمعات المحلية. وشملت التوصيات الأخرى المتعلقة بالبيانات زيادة التعاون مع الشركاء في ما يتعلق بالنهج التعاونية والمتسمة بالكفاءة إزاء جمع البيانات وتبادلها، بما في ذلك في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80، وبشأن نظم البيانات القابلة للتشغيل البيئي وأطر تبادل البيانات.

72- وبالإشارة إلى تفضيل البرنامج الواضح لتقليص أحجام الحصص الغذائية أو مدة المساعدة بدلا من تقليل عدد المستفيدين من المساعدة، اعترى أعضاء المجلس قلق شديد عندما علموا أن 80 في المائة من الحصص الغذائية التي وُزعت في عام 2024 كانت غير كافية من الناحية التغذوية. وحثوا البرنامج على انتقاء الخيار الذي سيحدث أكبر أثر، واقترح أحد الأعضاء مناقشة هذه المسألة مع المجلس؛ وأوصى عدد من الأعضاء بزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد كوسيلة للوصول بفعالية المساعدة إلى المستوى الأمثل. ومع ذلك، أعرب أحد الأعضاء عن اعتقاده بأن الحصص الغذائية التي تلبى 70 في المائة من الاحتياجات هي كافية لسد الفجوات الغذائية للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وشدد عدد من أعضاء المجلس على الآثار السلبية التي تخلفها فجوات التمويل على قدرات البرنامج وقوته العاملة، وناشدوا الشركاء من الجهات المانحة زيادة مساهماتهم، ولا سيما في التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به.

73- واستشرافا للتحديات المستقبلية بشأن عمليات الاستهداف وتحديد الأولويات التي يضطلع بها البرنامج، طلب أعضاء المجلس أن تتضمن هذه التحديثات معلومات إضافية بشأن مشاركة المجتمعات المحلية في قرارات الاستهداف؛ وأثر تخفيضات التمويل على قدرة البرنامج على الوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً؛ ومخاطر الحماية الناجمة عن نهج الاستهداف وتحديد الأولويات التي يتبناها البرنامج؛ وعمليات الاستهداف وتحديد الأولويات في المجالات المتأثرة بالقيود الشديدة على الوصول، بما في ذلك المخاطر والمفاضلات ذات الصلة؛ وخطط البرنامج الرامية إلى التصدي للتحديات المتعلقة باستخدام السجلات الاجتماعية الوطنية في أنشطته المتعلقة بالاستهداف وتحديد الأولويات؛ واستخدام التحويلات القائمة على النقد.

74- وفي معرض شكرها لأعضاء المجلس على دعمهم، ردت مديرة التقييم على النقاط التي أُثيرت: ففي حين يهدف البرنامج إلى استخدام النهج القائمة على مواطن الضعف، وفي بعض الحالات، فضلت المجتمعات المحلية أن يحصل الجميع على قدر ضئيل من المساعدة بدلا من أن تقتصر على الأشخاص الأكثر ضعفاً؛ وتُظهر بيانات البرنامج أن الحصص الغذائية التي توفر 70 في المائة من الاحتياجات غير كافية لحماية الأمن الغذائي للأسر مع مرور الوقت؛ وقدم تقرير التقييم الكامل معلومات إضافية بشأن مخاطر الحماية وأثر قيود الوصول على عملية الاستهداف؛ والسجلات الاجتماعية الوطنية لا يستفاد منها دائما في عمليات الاستهداف التي يضطلع بها البرنامج ولا سيما بسبب مشاكل ذات صلة بجودة البيانات؛ كما أن الوقت اللازم لتنفيذ النهج المجتمعية دفع البرنامج بشكل عام إلى استخدام نهج شاملة أو قائمة على أساس الحالة في حالات الطوارئ السريعة الظهور. وأضافت الإدارة أن النقاط التي أُثيرت ستوجه عمل البرنامج في المستقبل في ما يتعلق بالاستهداف وتحديد الأولويات، بما في ذلك وضع التوجيهات.

#### 2026/EB.1/7 إنشاء فريق اختيار معني بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

75- أشارت أمينة المجلس التنفيذي إلى أن فترة عضوية أحد أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ستنتهي في عام 2026، وأن فترة العضوية الأخيرة لعضوين آخرين ستنتهي في عام 2027. ولذلك، من الضروري أن يقوم المجلس بملء الشواغر الناتجة في اللجنة. ولهذا الغرض، ووفقا لاختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، دُعي المجلس إلى إنشاء فريق اختيار يضم خمسة ممثلين، بواقع ممثل واحد من كل قائمة انتخابية، لشغل الشواغر في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي تنشأ خلال الفترة 2026-2027.

76- ووافق المجلس بحسب الأصول على إنشاء الفريق وتعيين أعضائه، وفقا لترشحات القوائم المعنية.

## 2026/EB.1/8 تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج

- 77- في معرض تقديمه لهذا البند، أشار رئيس شعبة إدارة المخاطر إلى دور وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، وأكد من جديد التزام البرنامج بالشفافية والمساءلة. وفي بداية عام 2025، كان البرنامج قد أنجز 13 إجراء معلقاً، وتم إصدار 16 إجراء جديداً خلال ذلك العام؛ وتم إغلاق 12 إجراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعبر معدل التنفيذ البالغ 41 في المائة عن نطاق الإجراءات الصادرة مؤخراً وتعقيدها، ولا سيما تلك المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولا يزال 17 إجراء مفتوحاً، من بينها إجراءات متأخران من المتوقع إنجازهما بحلول منتصف عام 2026. ويتم تطبيق نهج على مراحل قائم على المخاطر لإدارة أعباء العمل الثقيلة في عام 2026، بما يعبر عن استعراضات متداخلة وتوصيات جديدة وقدرات مخفضة.
- 78- وأعاد أعضاء المجلس التأكيد على أهمية وحدة التفتيش المشتركة في تعزيز المساءلة والشفافية. ورحب عدد من الأعضاء بالتقدم الذي أحرزه البرنامج في إغلاق الإجراءات، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وتكافؤ الفرص.
- 79- وبرزت الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين بوضوح في المناقشة. ورحب الأعضاء بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة، وأكدوا على طبيعتها الملحة وأهميتها لمصادقية منظومة الأمم المتحدة. وشدد عدد من الأعضاء على الحاجة إلى وضع جداول زمنية طموحة ولكن واقعية، وشجعوا على تسريع التقدم في المجالات المتعلقة بسوء السلوك الجنسي، والعدالة الداخلية، وأطر المساءلة. وكانت هناك طلبات بتقديم تقارير إلى المجلس بشكل منتظم عن التقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك تحديثات بشأن الإجراءات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واقتراح بإدراج مستجدات التنفيذ كبنء دائم في الدورات الرسمية. والتمس أحد الأعضاء توضيحاً بشأن كيفية استدامة التنفيذ في سياق الموارد المحدودة، وكيف ستتم حماية الموارد المخصصة للإجراءات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ كما شدد المتحدث على أهمية الحفاظ على نهج يركز على الضحية، وطلب مزيداً من المعلومات عن التدابير التأديبية وإجراءات المتابعة. وشجع عضو آخر على إعادة النظر في استخدام مصطلح "سوء السلوك"، مشيراً إلى أنه قد لا يعبر بشكل كامل عن خطورة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- 80- ودعت إحدى الأعضاء البرنامج إلى اتباع نهج استباقي إزاء توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي تتطلب عملاً جماعياً في منظومة الأمم المتحدة من دون انتظار الآخرين، وأعربت عن قلقها إزاء خطط التأمين الصحي، ولا سيما دعم استحقاقات التأمين الصحي لأفراد العائلة المعالين من الدرجة الثانية. وحثت عضو أخرى البرنامج على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز الشمول وتكافؤ الفرص طوال دورة حياة الموظف.
- 81- وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التغييرات التي أدخلت على التقرير في اللحظات الأخيرة، ولا سيما إعادة تسمية وثيقة داخلية بأثر رجعي، مما يبرز الافتقار إلى الشفافية والتشاور وحسن التوقيت. وحذر عدد من الأعضاء من تزايد تسييس مناقشات المجلس، وأكدوا من جديد على أهمية المشاركة البناءة، والإجراءات الشفافة واتخاذ القرارات بتوافق الآراء.
- 82- وردا على مداخلات أعضاء المجلس، أكدت إدارة البرنامج من جديد قبولها لجميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وأكدت أن التنفيذ يسير وفق نهج يسير على مراحل وقائم على تقييم المخاطر يتواءم مع الموارد المتاحة. وأكدت الإدارة من جديد التزامها بتعزيز السياسات ونظم البيانات وعمليات التدقيق وآليات المساءلة المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأكدت استمرار تقديم تحديثات عن التقدم المحرز بشكل دوري إلى المجلس. وفي ما يتعلق بالتأمين الصحي، أكدت الإدارة أن البرنامج سيتوقف، ابتداءً من عام 2027، عن دعم أقساط التأمين لأفراد العائلة المعالين من الدرجة الثانية، وسيتحمل الموظفون المسؤولية الكاملة عن تلك التكاليف. كما أفاد البرنامج بوضع المسامات الأخيرة على نهجه الخاص بالتجربة في مكان العمل، المصمم لتعزيز مشاركة الموظفين وعمليات الموارد البشرية والرفاه طوال دورة حياة الموظف. وقدمت الملاحظات المنقحة في ملحق الوثيقة وصفاً أوسع لنطاق الاستراتيجية، لكنها لم تُغيّر عنوان الاستراتيجية نفسها.

## 2026/EB.1/9 تعيين عضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 83- بعد عرض موجز قدمه رئيس الفريق المكلف باختيار عضو جديد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وافق المجلس على تعيين السيدة Jessica Faieta من إكوادور لمدة ثلاث سنوات، تبدأ في 25 فبراير/شباط 2026.

## قضايا السياسات

### خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية

- 84- في معرض تقديمه لهذا البند، سلط مساعد المديرة التنفيذية لإدارة العمليات البرمجية الضوء على تطور الخلاصة من وثيقة وصفية إلى أداة مرجعية موجزة عالية المستوى. وقد أتاح جدول سياسات البرنامج الوصول السريع إلى وثائق السياسات لتيسير تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة، وتم تنظيمه في أربع فئات: الحصائل الاستراتيجية، والأولويات الشاملة، والعوامل التمكينية، وأدوات التخطيط. وسينصب التركيز لعام 2026 على موامة الخطط الاستراتيجية القطرية مع الخطة الاستراتيجية الجديدة، مع بذل جهود لتبسيط العمل المعياري، وسد الثغرات المعيارية التي حددتها التقييمات، وضمان تفعيل أدوات السياسات القائمة وملاءمتها للغرض. وشملت الأعمال المخطط لها تحديث سياسة إدارة المخاطر المؤسسية وتفعيل سياسة إضفاء الطابع المحلي، فضلا عن تعزيز التوجيهات المتعلقة بتحديد الأولويات والانتقال وتسليم المسؤولية عن الأنشطة. واقترح البرنامج أيضا وقف العمل بعدة سياسات يعود تاريخها إلى الفترة من عام 2000 إلى عام 2006، وحلت محلها سياسات أو أطر أحدث.
- 85- ورحب أعضاء المجلس بالتحول نحو خلاصة موجزة وعالية المستوى، ودعموا الجهود المبذولة لترشيد وتوحيد إطار السياسات لدعم الخطة الاستراتيجية. وسلط الأعضاء الضوء على أهمية تعزيز الاستعداد والاستجابة والانتقال في حالات الطوارئ، وتعزيز السياسات المتعلقة بالقدرة على الصمود والمناخ؛ وتشجيع البرامج العالية الجودة التي تهدف إلى تحقيق حصائل مستدامة. ورحب الأعضاء أيضا بمقترح وقف العمل بالسياسات المتقادمة، وشجعوا البرنامج على ضمان دعم التغييرات بمذكرات انتقالية واضحة ومبادئ توجيهية تشغيلية لتجنب أوجه عدم الاتساق في الميدان.
- 86- وأكد الأعضاء على أهمية الأولويات الشاملة، بما في ذلك الاستدامة البيئية، والحماية، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، والمساواة بين الجنسين، وإضفاء الطابع المحلي، ودعوا إلى مزيد من التركيز على كيفية إدماج هذه الأولويات في الخطط الاستراتيجية القطرية، ولا سيما في السياقات الهشة. واقترح بعض الأعضاء أن تتضمن النسخ المستقبلية من الخلاصة جداول زمنية للتقييم ومعلومات أكثر وضوحا عن التنقيحات المخطط لها والثغرات المتبقية. واقترح أحد الأعضاء إدراج رسوم بيانية تربط كل حصيلة استراتيجية بالسياسات والأدوات والمؤشرات المقابلة لها. وأشار عضو آخر إلى عدم وجود إشارة مرجعية إلى استراتيجية سلسلة الإمداد القادمة. وشجع عضو ثالث البرنامج على إدراج معلومات عن الميزانية عند عرض السياسات والاستراتيجيات وخطط التنفيذ، حيثما يمكن.
- 87- وشكرت إدارة البرنامج الأعضاء على تعليقاتهم البناءة على الخلاصة، التي سنظل أداة دينامية. وفي حين يختلف عدد الحصائل الاستراتيجية بموجب كل خطة استراتيجية قطرية، يجب أن يتضمن كل نشاط ينفذه البرنامج الأولويات السبع الشاملة، والتي سيتم قياسها من خلال إطار النتائج المؤسسية. وهناك جهود جارية لتحديث التوجيهات وإلغاء التوجيهات التقنية والسياسات الزائدة عن الحاجة والتي حلت محلها توجيهات أخرى لجعل الإطار المعياري أكثر وضوحا وسهولة في الاستخدام للمكاتب القطرية.

### تحديث بشأن تنفيذ صندوق التحول لتغيير الحياة

- 88- قدمت الإدارة تحديثا بشأن تنفيذ صندوق التحول لتغيير الحياة، مسلطة الضوء على أدائه كأداة للحصول على تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به يتواءم مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2026-2029. ومنذ إنشائه قبل ثلاث سنوات، تمكن صندوق التحول لتغيير الحياة من حشد أكثر من 500 مليون دولار أمريكي كتمويل تحفيزي - أي ما يقارب ثمانية أضعاف الاستثمار الأولي. وقد برز التمويل المحلي كأسرع مصادر التمويل التحفيزي نموًا في عام 2025. ومن خلال مبادرات في تسعة بلدان، وصل صندوق التحول لتغيير الحياة إلى أكثر من 90 000 مستفيد مباشر، بما في ذلك في بنغلاديش وتشاد وكينيا وبيرو والفلبين، وهناك توقعات بالوصول إلى عدد أكبر بكثير من المستفيدين غير المباشرين من خلال تعزيز النظم الوطنية. وينصب التركيز في عام 2026 على تحسين جودة البرامج، وتعزيز نظم الرصد، وتعميق الشراكات، وزيادة إضفاء الطابع المحلي، والبحث عن فرص لتحقيق تقارب أكبر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

- 89- وأشاد أعضاء المجلس بالبرنامج لما حققه من نتائج ممتازة، مسلطين الضوء على فعالية صندوق التحول لتغيير الحياة كأداة مرنة ومتعددة السنوات لتعزيز برامج الأمن الغذائي والتغذية ذات القيادة الوطنية، وتحقيق أثر على نطاق واسع. ورحب الأعضاء بالتأثير التحفيزي للصندوق في جمع تمويل إضافي، بما في ذلك من الحكومات الوطنية، ومواءمته مع أهداف التنمية الوطنية، ودعمه للملكية الوطنية القوية، وتركيزه على الأثر المستدام. كما أثني على التركيز على إضفاء الطابع المحلي والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.
- 90- وشجع الأعضاء البرنامج على توثيق الدروس المستفادة بشكل منهجي، وإدراجها في الخطط الاستراتيجية القطرية والخطة الاستراتيجية، وتبادلها مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما وعبر مبادرة الأمم المتحدة 80. واقترح بعض الأعضاء إنشاء آليات لتوطيد أفضل الممارسات على المستوى الإقليمي، بما في ذلك آليات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما في ما يتعلق بالقدرة على الصمود، والعمل الاستباقي، والتكيف مع تغير المناخ، والوجبات المدرسية. وشدد عدد منهم على الحاجة إلى إجراء رصد وتقييم دقيقين ومستقلين وتوليد الأدلة بشكل منهجي لتعزيز فعالية صندوق التحول لتغيير الحياة وإمكانات التعلم منه.
- 91- والتمس الحصول على معلومات إضافية عن عدة جوانب من تنفيذ صندوق التحول لتغيير الحياة، مثل آفاق تعبئة الموارد في المستقبل وكيف يمكن لقدرة صندوق التحول لتغيير الحياة على جمع تمويل إضافي أن تساهم في جهود جمع التبرعات الأوسع للبرنامج؛ والخصائص المحددة لصندوق التحول لتغيير الحياة التي مكّنت هذا التعاون الفعال والشراكات الفعالة؛ وتوافر بيانات مصنفة عن المستفيدين (بما في ذلك بحسب الجنس والعمر) والاختلافات في الأثر على مختلف الفئات السكانية؛ واستراتيجيات الانتقال والخروج.
- 92- وأوضحت الإدارة أن التزام الحكومات الوطنية يعد شرطاً مسبقاً تقريباً للمشاركة لضمان الاستدامة بعد انتهاء دعم صندوق التحول لتغيير الحياة. ويفسر ذلك أيضاً ارتفاع مستوى التمويل من جانب الحكومات المضيفة. كما كان التعاون في ما بين بلدان الجنوب عنصراً رئيسياً للنجاح؛ وعلى سبيل المثال، سافر ممثلون عن النيجر إلى باكستان ليفهموا بشكل أفضل برنامج الحماية الاجتماعية المنفذ هناك. وأكدت الإدارة وجود نظم رصد فعالة، تشمل تقييمات صارمة للأثر، وستولد بيانات مفصلة، تُستكمل أيضاً ببحوث نوعية.

### مسائل أخرى (متابعة)

#### 2026/EB.1/10 تحديث بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحوكمة

- 93- قدمت الأمانة تحديثاً بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحوكمة الذي أجراه فريق عامل متخصص تابع للمجلس من عام 2023 إلى عام 2025. ومن بين 26 توصية و35 توصية فرعية، تطلبت 18 توصية و30 توصية فرعية اتخاذ إجراءات. وبحلول نهاية عام 2025، كان قد تم تنفيذ 65 في المائة من التوصيات التي تتطلب إجراءات، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 79 في المائة بنهاية الدورة العادية الأولى لعام 2026.
- 94- وشملت الإنجازات الرئيسية إصلاحات لدورات المجلس؛ وتعزيز دور المجلس في مجال الحوكمة؛ والموافقة على إطار لدورة السياسات وإطار للمساءلة والرقابة؛ وتبسيط اجتماعات المجلس ومشاوراته وأساليب عمله.
- 95- ورحب أعضاء المجلس بالتحديث وأشادوا بالأمانة والفريق العامل للتقدم الكبير المحرز بما يدل على التزام المنظمة بالحوكمة الحديثة والفعالة. وعزز الاستعراض الدور الاستراتيجي للمجلس، وحسن أساليب عمله، وعزز ريادة البرنامج في تحسين ممارسات الحوكمة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم الخاص لإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاستراتيجي، وأطر السياسات والرقابة الجديدة، وتحسين الجلسات التعريفية والتوجيه بشأن الحوكمة لأعضاء المجلس الجدد.
- 96- وشجع أعضاء المجلس الأمانة على تسريع تنفيذ التوصيات المتبقية، باستخدام مؤشرات واضحة لرصد التقدم المحرز، فشددوا على أهمية إجراء تقييمات منتظمة لضمان أن تتم التغييرات بما يتماشى مع ممارسات الحوكمة في منظومة الأمم المتحدة الأوسع؛ وأن تحقق تحسينات مستدامة في ما يتعلق بكفاءة وشفافية ومساءلة الحوكمة في البرنامج؛ وأن تظل ذات صلة بالتغييرات التنظيمية الجارية داخل البرنامج، ولا سيما في ظل تخفيض أعداد الموظفين وخطر زيادة العبء الإداري عليهم.

- 97- واقترح أعضاء المجلس إجراء المزيد من الإصلاحات لممارسات الحوكمة، بما في ذلك تبسيط عملية الحصول على موافقة المجلس على الخطط الاستراتيجية القطرية؛ واستحداث فترة ولاية واحدة غير قابلة للتجديد لمنصب المفتش(ة) العام(ة)؛ وتوسيع نطاق المشاركة في الحوار الاستراتيجي من خلال دعوة مجموعة أوسع من المشاركين، بمن فيهم خبراء متخصصون من عواصم الدول الأعضاء.
- 98- ومن بين الطلبات المتعددة المتعلقة بالتوضيح والمتابعة، كانت هناك دعوات لإجراء استعراض للتنفيذ الكامل للتوصيات في أواخر عام 2026 أو أوائل عام 2027؛ ونشر الوثائق في الوقت المناسب لمناقشتها في اجتماعات المجلس والمشاورات، وإرجاء المناقشة عندما يتعذر ذلك؛ وتوضيح الجدول الزمني لاستعراض الحوكمة الجاري من قبل الصناديق والبرامج التي تتخذ من نيويورك مقراً لها؛ وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن تنفيذ التوصيات المتبقية وتناجها.
- 99- وشكرت الأمانة أعضاء المجلس على دعمهم القوي وتوجيهاتهم البناءة، وأحاطت علماً بدعوات الأعضاء إلى الشفافية والمساءلة والإبلاغ، وتعهدت بمناقشة الاقتراحات المقدمة مع هيئة المكتب. وفي نيويورك، يتولى فريق عامل مشترك المسؤولية عن تنفيذ توصيات وحدة التحقيق المشتركة بشأن الحوكمة؛ وتتابع الأمانة التقدم المحرز وستواصل تقديم تحديثات إلى المجلس من خلال هيئة المكتب.

### 2026/EB.1/11 تبسيط وثائق وعمليات المجلس التنفيذي

- 100- في معرض تقديم التقرير، أشارت أمينة المجلس التنفيذي إلى التوصيات المنبثقة عن استعراض الحوكمة للفترة 2023-2024 والمتعلقة بوثائق وعمليات المجلس. وشملت هذه التوصيات تقليص فئات بنود جدول أعمال المجلس من ثلاث إلى اثنتين؛ واستحداث إجراء المراسلات المكتوبة كإجراء اختياري للبنود المدرجة للعلم؛ وتحديد إطار زمني لإضافة بنود جديدة على جدول الأعمال تقتضي التوثيق؛ وتعزيز الالتزام بالحدود القصوى لعدد الكلمات في وثائق المجلس؛ وتحديد مواعيد نهائية لتقديم الوثائق المتعلقة بالاجتماعات غير الرسمية. وتهدف هذه التدابير مجتمعة إلى تعزيز كفاءة وفعالية عمل المجلس.
- 101- ورحب أعضاء المجلس بالتوصيات وأيدوا الجهود المبذولة لتعزيز فعالية المجلس وأهميته وأدائه. وأعرب عن تأييد لتبسيط فئات بنود جدول الأعمال، وزيادة الانضباط بشأن الوثائق، واستحداث إجراء مراسلات مكتوبة كإجراء اختياري، مع الحفاظ على حق الأعضاء في طلب مناقشة شفوية.
- 102- ودعا عدد من الأعضاء إلى الالتزام بصورة صارمة أكثر بالمواعيد النهائية لتقديم الوثائق للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، بدءاً بوثائق الدورة السنوية لعام 2026. وأوصت إحدى الأعضاء بإرجاء المناقشات في حالة عدم تقديم الوثائق في الوقت المحدد. وتساءلت أخرى عما إذا كان من الممكن تمديد المهلة البالغة أسبوعين لنشر وثائق الاجتماعات غير الرسمية لإتاحة مزيد من الوقت للأعضاء للتحضر بشكل أفضل.
- 103- وأوصى أحد الأعضاء باستخدام ملخصات تنفيذية في الوثائق الطويلة، ودعا الأمانة إلى تسليط الضوء بوضوح على المخاطر الرئيسية والمفاضلات والتبعات الأخرى في وثائق اتخاذ القرار، وذلك لتيسير المناقشة الاستراتيجية. كما شجّع الوفد على زيادة استخدام إجراء المراسلات المكتوبة للبنود المقدمة للعلم.
- 104- وأكدت عضو أخرى في المجلس، مشددة على ضرورة ضمان سرعة عمليات الحوكمة، على أهمية بناء التوافق في الآراء، مشيرة إلى أن الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء يجب ألا تقوض حسن التوقيت وإمكانية التنبؤ واستمرارية العمل الإنساني.
- 105- ورحبت أمينة المجلس بالدعم الذي أبداه أعضاء المجلس، وأكدت أن العمل سيستمر بالتنسيق الوثيق مع هيئة المكتب وإدارة البرنامج لضمان التنفيذ الكامل للتدابير. وأحاطت علماً بالنقاط التي أثيرت، ولا سيما في ما يتعلق بالالتزام الصارم بالمواعيد النهائية لنشر الوثائق للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية.

## تقارير عن دورات المجلس التنفيذي

### 2026/EB.1/12 ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025

106- أعربت الرئيسة عن شكرها للمقرر لإعداده ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2025، مشيرة إلى أن مشروع الوثيقة عُم على أعضاء المجلس للتعليق عليه في يناير/كانون الثاني 2026. ووافق المجلس على الملخص.

### التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

107- عقب تقديم الرئيسة لبيد جدول الأعمال هذا، أكدت المقررة أن القرارات والتوصيات المعروضة في مشروع تجميع القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في الدورة الحالية تتطابق مع تلك التي تم الاتفاق عليها أثناء الدورة. وستُنشر النسخ النهائية للقرارات والتوصيات المعتمدة على موقع المجلس على الإنترنت بحلول يوم العمل التالي، وسيُعَم مشروع ملخص المناقشات التي جرت خلال الدورة للتعليق عليها في الوقت المناسب.

108- وتحدّث أحد أعضاء المجلس نيابة عن القائمة، وأدلى ببيان حظي بتأييد عدد من أعضاء المجلس الآخرين وواحد من المراقبين أكد فيه على أهمية البرنامج ودور المجلس في توفير التوجيه والرقابة وبناء التوافق في الآراء لدعم ولايته الحيوية. ودعا إلى استعراض أساليب عمل المجلس للحفاظ على قدرته على صنع القرار وضمان تسوية المسائل في الوقت المناسب، بما في ذلك في سياق الخطط الاستراتيجية القطرية والمسائل غير المرتبطة بالأمر البرمجية أو التشغيلية. وتم التأكيد من جديد على أن التوافق في الآراء هو الأساس المفضل لعملية صنع القرار، بما يتماشى مع طبيعة المساعدة الإنسانية غير المتحيزة والقائمة على الاحتياجات. غير أنه عندما تُستنفد جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء، يجب أن يكون المجلس مستعداً للمضي قدماً وفقاً للاحته الداخلية، بما في ذلك عن طريق التصويت.

### ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية

109- في معرض إشارتها بالمداولات البناءة التي دارت خلال الدورة، أشارت المديرية التنفيذية إلى أن التواصل الواضح والالتزام المتبادل قد مكّن من إحراز تقدم في مجموعة من المسائل. ومن شأن الخطط الاستراتيجية القطرية التي تمت الموافقة عليها حديثاً أن تساعد البرنامج على التعامل مع البيانات التشغيلية المعقدة، في حين قدم الحوار الاستراتيجي الذي أجري قبل الدورة توجيهات قيمة بشأن التمويل والإصلاحات.

110- وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن الاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد غير أن الموارد لا تواكب هذه الزيادة. وتشهد الظروف التشغيلية تدهوراً في وقت تتعرض فيه المبادئ الإنسانية للهجوم، مما يجعل عمل البرنامج أصعب من أي وقت مضى. وقد ساعد الهيكل التنظيمي الجديد والخطة الاستراتيجية التي اعتمدت في عام 2025 على تمكين البرنامج من التعامل مع هذا المشهد الصعب. وتتمثل أولويات البرنامج لعام 2026 في ثلاثة محاور: تكثيف تعبئة الموارد وتوسيع قاعدة الجهات المانحة؛ وتسخير الذكاء الاصطناعي والابتكار لتحسين سرعة العمليات ونطاقها وكفاءتها؛ وتعزيز تنفيذ واجب الرعاية في البرنامج لحماية أفرقة العاملة في الخطوط الأمامية. وحثّت المديرية التنفيذية أعضاء المجلس على التنديد بالهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني وشكرتهم على تضامنهم مع موظفي البرنامج المحتجزين في اليمن وطلبت دعمهم المتواصل لتأمين الإفراج عنهم. كما أشادت بالموظفين الذين يخاطرون بحياتهم يومياً في الميدان.

111- وفي الختام، أعلنت المديرية التنفيذية عن قرارها بالتناحي عن منصبها لأسباب صحية، وذلك بعد فترة انتقالية مدتها ثلاثة أشهر يتولى خلالها نائب المديرية التنفيذية مهام الموظف المسؤول. وانطلاقاً من تقدير عميق لما أبداه المجلس وموظفو البرنامج المتفانون من التزام راسخ، أعربت عن خالص امتنانها للجميع.